الرجل والجبناية

obeikandl.com

لا نحاول فى هذه السطور أن نؤرخ طلعت حرب . فإن التأريخ لهذا الرجل العظيم يعوزه عديد من أمثال هذا الكتاب على أنا ونحن فى مناسبة انقضاء ٢٥ سنة على تأسيس بنك مصر — أى ربع قرن بالتمام — يطيب للناس حقًّا أن يراجعوا بعض مناحى العظمة عند الرجل الذى أنشأ هذا الصرح المنيع وأذهبه فى تاريخنا الحديث عنوانا على نهضة ثائرة جبارة أحيت هممًا خاملة وأثارت عزمات راقدة ووجهت النشاط المصرى العام وجهة التحرر من العوز والضيق والتخلص من الرق الاقتصادى المقيت . وأخلف الله على هذه النهضة وشاء لها أن تحقق أغراضها وتدرك مطامحها فينجح بنك مصر وترسخ أقدامه وتنجح هذه الشركات والمؤسسات التى احتضنها بنك مصر وترسخ أقدامها وحق للمصريين أن يتفيأوا ظلال هـذا النجاح فى كرامة مبددة حفظت عليهم وثقة مضيعة ردت إليهم إلى جوار ما أحدثته هذه النهضة من تغيير شامل فى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية على السواء .

نعم لقد كان تأسيس بنك مصر ونجاح رسالته امتحاناً قاسياً لكفاءة المصريين ومقدرتهم ومدى استظهارهم على حقوقهم ومبلغ غيرتهم على واجبهم وكان النجاح أو الفشل فيه مفرق طريقين البون بينهما شاسع والخلف فادح . فإما نجاح ترتفع به عن كواهلهم وصمة العجز والفقر ويتأدى به لهم أن يدرجوا فى مراقى التطور الاقتصادى والاجتماعى وأن يضربوا فى زحمة الحياة بسهم موفور ونصيب مقدور وإما فشل يثبت عليهم هذه الوصمة ويحكم على رقابهم

أغلال الذل والانكسار ويرتدون معه إلى الوراء عشرات السنين متعثرين في الركب متخلفين عن المضمار .

كان المصريون جميعاً فرداً فرداً طلاباً في هذا الامتحان القاسي العنيف ... لأن الأمر كان أمر كرامتهم جميعاً ومستقبلهم جميعاً ... فلم يكن ذلك وقفاً أو قصراً على أولئك الـ ١٢٦ مصريا الذين اشتروا أسهم بنك مصر ودفعوا لطلعت حرب الـ ٨٠ ألف جنيه رأسمال البنك في سنة ١٩٢٠ ... فقد كان أقصى ما يعود به الفشل على هؤلاء أن يخسروا ما دفعوه أو جزء منه على قلة أو كثرة فيه ... أما (قضية الثقة والكرامة) فقد كانت قضية الجميع مساهمين في بنك مصر أو غير مساهمين مشتركين فيه أو غير مشتركين وكان جو الامتحان رهيباً بما اجتمع فيه من عناصر التشكيك والتعويق وبما تحالف عليه من نزوات المباغتة والترصد والتضييق .

وتقدم طلعت حرب للامتحان ... وحمل عنا جميعاً مطالبه الثقيلة وتكاليفه الجسيمة ... تقدم بقلب ثابت وإيمان وطيد وإرادة لا تعرف الوهن قدت من الصوان والحديد .. فإذا به يخترق المصاعب ويعلو على المتاعب ويشق طريقه قدماً يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام يؤم هذه الملايين من الأنفس التي تعلقت به وشخصت إليه وركزت أملها فيه .. حتى أسلمها في خاتمة المطاف لأقصى غايات النجاح ... وحتى كان ما حسبناه يوماً من الأيام حلماً جميلا من الأحلام هو الواقع المادي الذي نحيا في محيطه ونعيش فيه ... فأي رجل كان هذا العبقري المفرد ومن أي زاد تزود ؟ .

***

يتفرد طلعت حرب بين العظماء بتعدد جوانبه وتنوع آفاق التفكير

عنده . وتلك ظاهرة تلمسها عنده وهو بعد فى صدر جهاده وفى أيامه الأولى وشبابه ولازمته هذه الظاهرة حتى تم له تأسيس بنك مصر وعاونته أصدق المعاونة فى تدبير أمر هذه المشروعات الكثيرة التى تفرعت على البنك ومكنت له أن يحيط بدقائقها جميعاً على ما فيها من اختلاف وجوه النشاط وتباين عناصره . . . فهو يدير عملية مصرفية من عمليات البنك بنفس الدقة والمهارة و بنفس الشمول والاحاطة التى يدير بها إحدى عمليات شركة مصر للغزل والنسيج . . . أو شركة مصر للتمثيل والسينما أو شركة مصر للملاحة البحرية . . . أو شركة مصر للطيران الخ . . . وهو فى كل هذا لا تخفى عليه خافية من شؤون هذه الشركات ولا تغيب عنه صغيرة أو كبيرة منها . حتى موظفيها يعرفهم جميعاً بالاسم فرداً فرداً وقد يعرف الشىء الكثير عن أسراتهم ومعاملاتهم وما تتضمنه ملفات خدمتهم . . . وهو يتنقل بفكره و يندمج بشعوره وشخصه فى كل بحث من أبحاثها أو إجراء من إجراءاتها . . . فلا يختلط عليه الأمر أو يلتوى معه الفكر . . . وتحسبه وهو يتناول إحدى هذه المسائل بعينها كأنه لا يشغله غيرها ولا يعنيه إلاها . . . وكأنه وقف نفسه وجهده على بحثها وتفصيل أمرها . . . وقوة الذاكرة هيأت لصاحبها أن يستحضر الوقائع على دقتها فهى لا تهيىء له هذه المقدرة العجيبة على التنقل من مسألة بعينها إلى مسألة تغايرها وتباينها ثم يعود إلى المسألة الأولى ثم يرتد إلى الثانية وهكذا وهو فى كل هذه الحالات مطالب بأن يتجهز لكل مسألة بما تقتضيه مطالبها من معرفة خاصة أو ذوق خاص . . . لذلك يخطىء من يفسر هذه الظاهرة التى يعرفها من عملوا مع طلعت حرب ودرسوه عن كثب بقوة الذاكرة وحدها — والأصدق أن يقال إنها إلى جوار هذه

الحقيقة وهى لم تكن منكورة عنده بل كانت على ألم وأنضر ما تكون — ما وهبه الله من تعدد جوانبه وتنوع آفاق التفكير عنده . . .

وتلقاك هذه الظاهرة عنده وهو فى صدر جهاده فهو يكتب فى (تربية المرأة والحجاب) سنة ١٨٩٩ فينبرى لقاسم بك أمين صاحب تحرير المرأة يرد على دعوته إلى السفور ونبذ الحجاب فينكر عليه نزعته إلى مساواة المرأة بالرجل لأن المرأة أقل من الرجل إدراكا وحسا وقد (أجمعت كل الشرائع المنزلة على ما سلم به الطبع والعقل من أن المرأة أضعف من الرجل وأقل منه فى سائر المميزات جسما وإدراكا وعلى أن الرجال قوامون على النساء دون العكس . لهم عليهن السيادة ولهن منهم حسن المعاملة والرفق والمحبة والاحترام حيث إن الرجل لا يمكنه أن يعيش بدون المرأة ولا المرأة بدون الرجل لأنه يترتب على تآلفهما عمران الكون وتحسين النوع الإنسانى وتكثيره وسعادة العالم المؤلف من عائلات وأفراد بسعادتهم يسعد وبشقائهم يشقى . . .) وفى موضع آخر من الكتاب يرد على ما أورده قاسم بك أمين فى كتابه من أن الشريعة الإسلامية لم تتضمن نصوصاً تقضى بالحجاب على ما هو معروف الآن عند بعض المسلمين فيقول بعد أن أورد فى ذلك الآية الكريمة (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ... الخ الآية الكريمة) هذه آية جمعت فأوعت إذ أمرت الرجل والمرأة معاً بغض النظر وحفظ العرض وأمرت النساء زيادة على ذلك بأن لا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها أى من الزينة لأنى لست أدرى ما الداعية للتكلف فى التأويل والقول كما قال حضرة صاحب تحرير المرأة من أن الشريعة أباحت فى هذه الآية أن تظهر المرأة بعض أعضاء من جسمها أمام

الأجنبي عنها ما دام المعنى ظاهراً لا يحتاج لهـــذا التعسف) .

ثم هو يغادر هذا البحث الاجتماعي ليضع كتاباً جديداً في (تاريخ دول العرب والإسلام) ظهر منه الجزء الأول سنة ١٩٠٥ وقد اشتمل هذا الجزء على تاريخ العرب وما كانوا عليه قبل الإسلام حتى دولة الخلفاء الراشدين وهو في أحد فصول هذا الكتاب تحت عنوان إعجاز القرآن يذكر أن (القرآن هو الكلام العربي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتحدى بأقصر سورة منه المنقول تواتراً وهو من معجزاته عليه الصلاة والسلام وذلك أنه لما كانت معجزة كل نبي من جنس ما غلب على أهل زمانه وتهالكوا عليه وتفاخروا به كالسحر في زمن موسى والطب في زمن عيسى والموسيقى في زمن داود وكان زمن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم زمن فصاحة و بلاغة كانت معجزته القرآن المجيد الذي عجز فصحاء العرب و بلغاؤهم عن معارضته مع كونهم أحق بها إن أمكنت لكثرة اشتغالهم بما يناسب ذلك وكمالهم فيه وفرط اهتمامهم بالمعارضة وتوفر دواعيهم ...)

ثم ينتقل بعد هذا إلى مؤلف جديد يقوم على دراسة اقتصادية وسياسية ممتعة حقا هو مؤلفه عن قنال السويس سنة ١٩١٠ . وإذا قيل إن هذا الكتاب خير ما وضع باللغة العربية في هذا الموضوع إلى اليوم رغم انقضاء ٣٥ عاماً على وضعه لما كان في الأمر أية مبالغة . ومع ثبوب قيمة هذا الكتاب من الناحية المستندية والتاريخية فقد جاء صرخة وطنية مدوية في وقت كان أمر الشركة مطروحاً على الجمعية التشريعية للنظر في تجديد امتيازها من عدمه . . وكان طلعت حرب يعارض في تجديد هذا الامتياز ويراه إجراء تفيد به الشركة على حساب مصلحة البلاد فإذا لم يكن بد من

هذا التجديد فهو ينبه إلى ضرورة إحاطته بكافة الضمانات والكفالات التى تحمى المصلحة المصرية بوصفها المصلحة الأولى التى تجدر حمايتها والتى تضار أبلغ الضرر بإهمالها والانصراف عنها ... وهو بعد أن يخلص من الدفاع عن رأيه وبعد أن يستنفد فى ذلك كل ما فى جعبة المحامي المقتدر من وجوه الرأى ووسائل الإقناع وبعد أن يعزز هذا الدفاع بالأرقام والإحصائيات ينتهى إلى القول بأنه (قد ظهر من الأرقام مقدار غبن الأمة المصرية إذا هى أنفذت هذا المشروع وظهر كذلك أن مبلغ الغرم هذا قد يقرب من دين الحكومة المصرية كله مضاعفاً . نقول ذلك ونحن نتساءل مع المتسائلين عن الأسباب التى تكون قد دعت الحكومة المصرية إلى المناقشة فى هذا العرض الجائر الذى يستحيل أن يعتبر فرصة لا تتجدد من اليوم إلى سنة ١٩٦٨ على أنه إذا كان لا بد من التعاقد من اليوم على مد الامتياز تعاقداً مقبولا يجب أن يكون هذا العقد مبنيًّا على القواعد الآتية : —

أولا — أن ماتعطيه الشركة من مقدم ثمن الامتياز وماتعطيه فى المستقبل من صافى الأرباح إلى سنة ١٩٦٨ يكون متناسباً مع الأرباح التى تربحها الشركة من القنال فى الأربعين سنة الجديدة مع مراعاة حساب ذلك بالقياس على الماضى والحاضر . أو أن تعطى الشركة للحكومة المصرية من اليوم جزءاً معلوماً فى الأرباح على تلك النسبة . من غير حاجة إلى إعطاء مبلغ ليعتبر ثمناً للامتياز كمبلغ الأربعة الملايين المعروضة .

ثانياً — أن تقبل الشركة فى مجلس إدارتها من يوم التعاقد مديرين مصريين بكل معنى الكلمة عددهم مناسب لمقدار الحصة التى تعطى للحكومة فى الإيراد . وليس فى ذلك شىء من التحكم فإن الحكومة

الانكليزية بعد ما استولت على سهام الحكومة المصرية اضطرت الشركة لقبول ثلاثة مديرين انكليز بعد أن لم يكن للحكومة الانكليزية ولا مدير واحد . ثم أن أصحاب السفن الانكليزية قد اضطروا الشركة أيضاً إلى قبول سبعة مديرين آخرين بالمجلس حتى صار عدد الأعضاء الانكليز في مجلس الإدارة عشرة فليس من الغريب أن تشترط مصر وهي مالكة القنال على الشركة أن تقبل منها مديرين للدفاع عن مصالحها . خصوصاً بعد أن أظهر المستشار المالى تخوفه من احتمال أن الشركة تنزل رسوم المرور تنزيلاً فاحشاً حين يأتى أجل تسليم القنال إلى الحكومة ولا نعلم بماذا نصف هذا العمل لو حصل أو كيف تقبل شركة محترمة أن يذاع عنها مثل هذه الفكرة .

ثالثاً — أن تقبل الشركة فى يوم التعاقد إدخال العنصر المصرى بين موظفيها .

رابعاً — أنه ما دام القنال سيؤول على كل حال للحكومة المصرية بعد انقضاء مدة الامتياز الجديد أى بعد سنة ٢٠٠٨ فمن الواجب أن تتعهد الشركة فى العقد الجديد بأن لا تنقص شيئاً من رسوم المرور إلا بعد أخذ رأى الحكومة المصرية .

هذه هى الاعتبارات التى يلزم ملاحظتها متى أريد الاتفاق من الآن على مد الامتياز ومع ذلك نحن لا نزال نكرر أن من الخطر تجديد امتياز لم يقرب أوان تجديده من غير ضرورة ملجئة لذلك فلكل زمان حكم . ولكل جيل تصرف خاص به .

على ذلك نرى المشروع من كل وجهة قلبناه عليها مشروعاً ضاراً

لا تصح الموافقة عليه . فلم يبق الا أن نحسب إضرار رفضنا له . ليس هناك ضرر متوقع إلا أوهام لا يمكن الاعتداد بها مثل إنزال قيمة الرسوم فى آخر المدة واتفاق الدول على جعل قناة السويس حرة كعرض البحر بدون عوض استهزاء بالحقوق العامة وبالسوابق كما ذكرنا قبلا . ولو تحقق ذلك لما كنا نحن الملامين فيه ولا المسئولين عنه أمام الجيل السابق لأن المتعاقد لا يمكن أن يبعد فى الفروض إلى حدود الخيالات ولكنا مسئولون فقط أمام خلفنا عما نضيعه عليهم من الفوائد الجمة إذا وافقت جمعيتنا العمومية على مد الامتياز بتلك الشروط الجائرة » .

وفى نوفمبر سنة ١٩١١ يصدر طلعت حرب كتابه الاقتصادى القيم عن (علاج مصر الاقتصادى أو مشروع بنك المصريين أو بنك الأمة) يتناول فيه بحث القرار الذى اتخذه المؤتمر المصرى الأول بضرورة إنشاء بنك مصر برؤوس أموال مصرية يرعى مصلحة المصريين ويفصل الغرض من إنشاء هذا البنك وبرنامجه ويرسم له حدوده ومناهجه فى إحساس جارف بجدوى هذا المشروع وفى إيمان بالغ بأنه وحده وسيلة القضاء على الفقر والعجز واستنقاذ المصريين من أغلال الضيق الذى يعانون . وعنده أن مؤسسة كهذه هى وحدها التى يمكن أن تضطلع بتحقيق المصالح المصرية وحمايتها من كل تلاعب أو استغلال . أنظر إليه يتحدث عن هذا البنك المنشود (نعم . إن البنوك الأجنبية الموجودة فى مصر قد نجحت نجاحاً تاماً وكسبت مالا عظيما وكل يوم نسمع بفتح بنك جديد يستنزف أموال البلاد إلى الخارج وعلى الرغم من ذلك فإن المكان لا زال فسيحاً بجانبها لبنك مصرى يكون له من الربح نصيب وافر بإذن الله بدون أن يعتدى على البنوك

الأخرى أو يباكسها لأن تلك البنوك قصرت عملها على كبار التجار والملاك تاركة طبقة الصغار من المصريين وهم السواد الأعظم يجهلونها وتجهلهم ولا يصلون إليها إلا بواسطة المرابين أو التجار الشرهين الذين يقترضون من البنوك بفائدة قليلة و يقرضونها بالربا الفاحش و يشترون من الفلاح محصولاته بأبخس الأثمان . فهذا النوع من العملاء هو الأحق بالرأفة والرحمة وهو الذى أجهدت جميع الأمم أنفسها فى إيجاد طريق لإصلاح حاله لما فى ذلك من إصلاح المجموع . هذا النوع من العملاء هو الذى يجب السعى وراءه واستجلابه لتخليصه من أيدى المرابين أولا ولتعويده على التدبير والاقتصاد ثانياً . فإن من أكبر أدواء مصر والمصريين انهم لم يعتادوا إلى الآن على التدبير والاقتصاد ولا على استثمار فضل أموالهم فإذا توجهت الهمة إلى ذلك كانت الفائدة عظمى لأن هذه الطبقة إذا سلكت سبيل الاقتصاد والاستثمار نمت ثروتهم ومتى نمت ثروتهم نمت ثروة البلاد وصار لمصر فى السوق المالية ذلك الصوت المسموع الذى تشير إليه اللجنة فى تقريرها) ثم يمضى طلعت حرب بعد ذلك فيستعرض — فى سبيل تأييد دعوته — حالة مصر الاقتصادية منذ عهد الخديو إسماعيل و يأتى على المحاولات التى بذلت فى هذه الفترة من تاريخنا الحديث فى سبيل إنشاء بنك مصرى يضطلع بمهمة إقراض المصريين والتعامل معهم واستنقاذهم من بين أيدى المرابين أو البنوك الأجنبية التى كانت تجحف بهم إجحافاً شديداً . ولا شك أن طلعت حرب قد وفق غاية التوفيق فى تقدير مهمة بنك مصر كما تحددها حاجات البلاد وظروفها وأرسى القواعد الأساسية التى ينبغى أن يقوم عليها هذا البنك ولم يفته فى هذا الكتاب كعادته تدعيم وقائعه بالإحصاء

والأرقام ... ولا شك أن هذا الكتاب بما تضمنه من حرارة الدعوة لفكرته لم يكن ليصدر إلا عن رجل بلغ الإيمان عنده بهذه الفكرة أبعد الحدود ... وهذا الإيمان مقروناً بما استمر طلعت حرب يبذله من سعي وعمل لتحقيق الفكرة والترويج لها في مختلف الأوساط والبيئات كان كفيلا بإخراج بنك مصر إلى حيز الوجود قبل ميلاده بحوالى العشر سنوات ... لولا قيام الحرب العظمى في سنة ١٩١٤ فأوقفت دولاب النشاط العام واستحوذت أخبار الحرب وتحولاتها على كل الاهتمام ... فلم تكن الظروف لتواتي إلى تحقيق مشروع بنك مصر إلا بعد أن تضع الحرب العظمى أوزارها وتعود الأمور إلى مجاريها وأوضاعها وقد كان ...

وإذا كانت الحرب قد عاقت مشروع الرجل واعترضت طريقه فإنها لم تمنعه من الدأب على البحث والدرس في ناحية وثيقة الصلة بمشروع بنك مصر ... إذ كانت الحكومة قد شكلت لجنة للتجارة والصناعة مهمتها بحث حالة البلاد من هذه الناحية واقتراح ما تراه لازما للأخذ بيدها ومساعدتها ... وقد رأت اللجنة أن تتعرف على الأسباب والوسائط التي تمكنت بها الصناعة الألمانية والنمسوية من غزو السوق المصرية وتثبيت أقدامها فيه ولما كان مثل هذا البحث دقيقاً وهاما ويقتضي خبرة واسعة بحالة الأسواق المصرية والصناعات الرائجة فيها وأسباب وعوامل هذا الرواج فضلا عن أن الآراء والنتائج التي سيسفر عنها ستؤثر في القرارات والإجراءات التي ستتخذ بالاستناد إليها لتشجيع الصناعات المصرية ومعاونتها وإفساح المجال أمامها ... فإن اللجنة لم تر أجدر من طلعت حرب تكلفه بهذه المهمة الخطيرة متعاوناً في ذلك مع زميله يوسف قطاوى باشا ... وفي ١٢ يونيه

سنة ١٩١٦ قدم طلعت حرب وزميله التقرير المطلوب إلى اللجنة . . . وأى تقرير ؟ لقد كان بودنا لو ثبت هذا التقرير الشامل القيم بنصه هنا لولا أنه من الإفاضة والاستطراد بحيث يستغرق معظم صفحات هذا الكتاب . فإن واضعيه لم يكتفيا ببحث حالة التجارة الألمانية والنمسوية فى مصر كما حددتها اللجنة بل رأيا أن هذا البحث لا يحقق غرضه إلا إذا عطفا على الصناعة الألمانية نفسها فى داخل بلادها فتكلما عن صفات الألمانى فذكرا إرادته القوية وعزيمته الصادقة فى العمل والإنتاج والعلم الألمانى وكيف يقوم الإنتاج هناك على تنظيم علمى وفنى دقيق ثم عن نظام التصدير نتيجة زيادة الإنتاج بسبب هذا التنظيم العلمى الدقيق ثم عن القوى التى تغذى هذا النشاط الكلى الشامل وكيف أنها لم تترك للصدفة أو الأهواء بل اعتمد فيها الألمان على ثلاثة عناصر أساسية ١ — بنوك التسليف ٢ — نقابات المنتجين وحماية المصنوعات ٣ — وسائط النقل . ثم أخذا فى بيان نظام كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة والدور الذى يؤديه فى محيط الصناعة بألمانيا . فإذا انتهيا من ذلك انتقلا إلى تحديد مهمة الدولة من هذا النشاط المتسع الرحيب وكيف أنها تتدخل بطريقة مباشرة فى حياة الصناعة والتجارة الألمانية فترسم لها السياسة الواجبة وتوجهها الوجهة الصالحة النافعة و بعد ذلك يأخذان فى بيان الطرق والوسائط التى توسلت بها التجارة الألمانية إلى غزو أسواق الخارج . ويختمان بحثهما بهذه العبارة (وشعار ألمانيا فى هذا الباب هو أنها تنتج كثيراً وبأسعار رخيصة وتعمل بترتيب ونظام فتدرس حالة العملاء وتعمل على إدراك حاجاتهم وهذا هو سرها فى العمل والنجاح . ولم نجد تاجراً مصرياً أو أجنبياً واحداً ممن حدثناهم إلا أقرنا على ما قدمنا

هنا من البيان . وليس علينا إلا أن ننظر فى أى التدابير نستطيع أن نستمد منها الوحى لتحقيق تنظيم حياتنا المالية والتجارية التى ينقصنا منها شىء كثير لاحظته لجنة التجارة والصناعة فى عدة مناسبات من أبحاثها) . ويكفى لبيان قيمة هذا التقرير أن اللجنة لم يسعها إلا أن تهنىء واضعيه عليه وقررت طبعه ونشره للانتفاع به .

***

مما قدمناه يبين القارىء بوضوح كيف أن طلعت حرب كان أكثر من شخص واحد . . أو أن شخصيته وسعت كل هذا التعدد الظاهر الموفور . . . فهو يكتب فى الأدب والاجتماع فيوفى على الغاية ويجيد . . . وهو يكتب فى السياسة والاقتصاد فيوفى على الغاية ويجيد . . . وهو يكتب فى المال فيوفى على الغاية ويجيد . . . ثم هو يكتب أخيراً فى الصناعة والتجارة فيوفى على الغاية ويجيد . . . ولئن صح أن هذا الإنتاج من طلعت حرب لم يقع فى وقت واحد بل تخللته فترات زمنية قد تقصر وقد تطول . . . فقد جاء حين من الزمان بعد تأسيس بنك مصر وما تفرع عليه من مؤسسات منوعة وعديدة كان الرجل يحمل مسئولياتها جميعاً ويديرها جميعاً فى كل يوم وفى كل وقت على ما بينها من اختلاف الظروف وتباين النشاط .

ويستلفتك فى طلعت حرب (جلده ومثابرته) . . . وهو جلد ومثابرة من نوع فذ عجيب يؤهل صاحبه لاقتحام المصاعب وتدمير العوائق . فلم يكن شىء فى الدنيا — إلا إرادته — يمكن أن يعترض طريق الرجل متى آمن بفكرة بذاتها . . . ولقد آمن طلعت حرب بمشروع بنك مصر وبأنه وحده طريق الخلاص مما يعاني المصريون من ألوان الضيق والاجحاف

والاستغلال البشع الممقوت . . . فشمر عن ساعد الجد يدعو إليه ويحمل المؤتمر المصرى الأول على الموافقة عليه وإقراره ثم يضع فيه مؤلفه المعروف علاج مصر الاقتصادى ليزيد الناس إيماناً به وثقة فيه ثم لا ينى يواصل دعوته حتى تفجأه الحرب العظمى فيتربص لها حتى إذا ما وضعت أوزارها قام الرجل على دعوته من جديد لم يغيره الزمن ولم تصرفه عن فكرته حوادث الأيام وقد تتابعت وتلاحقت وازدحمت ...

ويسخر من الرجل الساخرون ويعبث به العابثون وينهيه عن طريقه النصحاء من أصحاب الرأى السديد والفكر الرشيد . . . ولكن الرجل يعلم بأن الساخرين موتورون والعابثين مفرضون والنصحاء أصحاب الرأى السديد والفكر الرشيد هم دائماً فى كل بلد وكل زمان خصوم كل نهضة وفتح جديد . . . ويجتمع لطلعت حرب بعد كل جهد وجهاد هذا المبلغ المتواضع الزهيد ... ٨٠ ألف جنيه (ثمانون ألف جنيه مصرى) ... دفعها له ١٢٦ مساهما من بين ملايين المصريين ... فيالهم من مجازفين جريئين ! .

ووقف طلعت حرب فى ٧ مايو سنة ١٩٢٠ يعلن تأسيس بنك مصر ويخطب المحتفلين ويقول (بجانب البنوك الأجنبية أراد المصريون أن يكون لهم بنك يعمل عمل هذه البنوك ويخدم مصر كما يخدم كل منها بلداً آخر ويضع يده فى يد كل ناهض بمصر إلى الأمام وكل مريد الخير لها وفى يد كل بنك فى مصر يعمل لمصلحة البلاد وأهلها . وها هو البنك قد وجد والحمد لله والشكر له وهو فى أول يوم من أيام حياته يشهد الله جهاراً على ملأ من حضراتكم أنه لا يضمر عداء لأحد ولا يريد إلا أن يعيش كما يعيش غيره وأن يكون له نصيب فى خيرات بلاده ويجاهد فى معترك هذه الحياة

لمصلحة مصر وبنيها غير ناظر الا لهذه المصلحة يولى وجهه شطرها أينما كانت . وهو وإن بدأ صغيراً سيكون إن شاءالله تعالى بإخلاص المخلصين من أبناء مصر الذين سيبؤونه كما هو المأمول المكان اللائق به) . ثم يمضى بعد ذلك ويقول (ما كاد يظهر نبأ تأسيس البنك حتى وجهت إلينا الاعتراضات الآتيـة :

أولا — أننا أردنا لبنك مصر ورأس ماله صبغة مصرية فأثبتنا تعصبنا وتأخرنا فى المدنية .

ثانياً — أنه ليس فى مصر من يصلح لأعمال البنوك .

ثالثاً — أن الأمة مع كل الطبل والزمر اللذين أحاطا بالمشروع لم يمكن أن يجمع منها سوى ٨٠ ألف جنيه (ثمانين ألف جنيه مصرى) من أسماء كثيرة اكتتب كل منهم بمبلغ زهيد مما يدل على أن الأمة غير مستعدة للأعمال الاقتصادية ... وماذا يراد أن يعمل بمثل هذا المبلغ الزهيد الذى قد لا يفي ربحه لدفع أجرة المحل ومرتبات الموظفين .)

ولم يغادر طلعت حرب منصته إلا بعد أن فند كلا من هذه التهم الثلاث ورد عليها بما يدحضها ويكشف للملأ زورها وبهتانها ... ثم أرجأ رده الأبلغ المفحم إلى حين . . . ونهض إلى العمل ... فإذا الـ ٨٠ ألف جنيه ترتفع بعد خمس سنوات فقط وعلى وجه التحديد فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ إلى نصف مليون جنيه ... ثم ترتفع بعد أقل من ٣ سنوات من هذا التاريخ وعلى وجه التحديد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ إلى المليون الكامل ... ثم تتجمع احتياطياته على مر السنوات حتى تصل إلى ما يقرب من رأسماله ... والطائفة التى تحسن أعمال البنوك من المصريين قد استطاع طلعت حرب

أن يخلقها وأن يجعل نواتها عشرين شاباً فتح بهم البنك أبوابه وبدأ معاملاته وأعماله ... فإذا العشرون يصبحون اليوم فى بنك مصر وحده ما يزيد على الألف بكثير ... يديرون كافة عملياته ما جل فيها وما هان فى مقدرة ومهارة تحمل على الإطراء والإعجاب ... وأما أن الأمة غير مستعدة للاعمال الاقتصادية فقد أسمعنا طلعت حرب جواب ذلك فى هذه الشركات والأرقام .

فى سنة ١٩٢٢ أسس شركة مطبعة مصر برأسمال قدره ٥٠٠٠ جنيه زيد حتى أصبح ٥٠ ألف جنيه مصرى .

فى سنة ١٩٢٤ أسس شركة مصر لحليج الأقطان برأس مال قدره ٣٠ ألف جنيه مصرى زيد إلى ٢٥٠ ألف جنيه مصرى .

فى سنة ١٩٢٥ أسس شركة مصر للنقل والملاحة برأسمال قدره ٤٠ ألف جنيه مصرى زيد إلى ١٥٠ ألف جنيه مصرى .

فى سنة ١٩٢٥ أسس شركة مصر للتمثيل والسينما برأسمال قدره ١٥ ألف جنيه مصرى زيد إلى ٧٥ ألف جنيه مصرى .

فى سنة ١٩٢٦ قام بتمصير الشركة العقارية المصرية لتنمية زراعة قصب السكر بصفة خاصة (وأحالها إلى الشركة العقارية المصرية) كما استتبع ذلك تعديل أغراضها .

فى سنة ١٩٢٧ أسس شركة مصر لنسج الحرير برأسمال قدره ١٠ آلاف جنيه مصرى زيد إلى ٢٥٠ ألف جنيه مصرى .

فى سنة ١٩٢٧ أسس شركة مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى برأس مال قدره ٣٠٠ ألف جنيه مصرى زيد إلى المليون جنيه بخلاف

سندات أصدرتها الشركة على ثلاث دفعات تبلغ قيمتها المليون جنيه تستهلك في كل عام .

في سنة ١٩٢٧ أسس شركة مصر لمصايد الأسماك برأسمال قدره ٢٠ ألف جنيه مصري زيد إلى ٧٥ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٢٧ أسس شركة مصر للكتان برأسمال قدره ١٠ آلاف جنيه مصري زيد إلى ٤٥ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٠ أسس شركة مصر لتصدير الأقطان برأسمال قدره ١٢٠ ألف جنيه مصري زيد إلى ١٦٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٢ أسس شركة مصر للطيران برأسمال قدره ٢٠ ألف جنيه مصري زيد إلى ٨٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٢ أسس شركة بيع المصنوعات المصرية برأسمال قدره ٥ آلاف جنيه مصري زيد إلى ٨٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٤ أسس شركة مصر للتأمين برأس مال قدره ٢٠٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٤ أسس شركة مصر للملاحة البحرية برأس مال قدره مائة ألف جنيه مصري زيد إلى ٢٠٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٤ أسس شركة مصر للسياحة برأس مال قدره ٧ آلاف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٤ أسس الشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود برأس مال قدره ٥ آلاف جنيه مصري زيد إلى ٥٠ ألف جنيه مصري .

في سنة ١٩٣٨ أسس شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار

برأس مال قدره ٢٥٠ ألف جنيه مصرى زيد إلى نصف مليون جنيه مصرى.

فى سنة ١٩٣٨ أسس شركة مصر للمناجم والمحاجر برأس مال قدره أربعون ألف جنيه مصرى.

فى سنة ١٩٣٨ أسس شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت برأس مال قدره ٣٠ ألف جنيه مصرى.

☆☆☆

كان تأسيس بنك مصر ثم تأسيس جميع هذه الشركات — وغيرها كثير مما يساهم فيه بنك مصر — الرد القاطع الذى دفع به طلعت حرب عن المصريين تهمة العجز والقصور كما كان فى نفس الوقت وفاء كاملا لما وعد به فى خطاب تأسيس البنك فى ٧ مايو سنة ١٩٢٠ وكان فى هذا الجهد الدائب المتصل أقدر لسان وأبلغ بيان — وما كان — جلد الرجل ومثابرته ونفوذه فى المصاعب والعوائق بالعزم الصادق الذى لا يهن ولا يلين — إلا حجر الأساس فى كل ما ارتفع من هذه الصروح والمآثر ... وما ارتفعت قبل طلعت حرب ... وما كان لها أن ترتفع لولا أن قيض الله لها طلعت حرب ...

☆☆☆

ويستهديك فى الرجل (دقة الإحساس بالمسئولية وفهم الواجب) فلم يغب عن طلعت حرب يوماً أنه مهيأ لأداء رسالة خطيرة فى حياة بلاده وأن ذلك يقتضيه أن يمضى فى طريقه ولا ينثنى عن عزمه فمضى فى الشوط إلى آخره — لم تذهله نشوة النجاح عن هذا الواجب — ولم تنحرف به عن متابعة السير فى الطريق المرسوم ...

كان طلعت حرب يعرف جيداً كنه رسالته ومداها ... فهو لم ينشئ بنك مصر ليكون مصرفاً كبقية المصارف وإن كانت حاجة المصريين إلى مصرف يرعى مصلحتهم ويقدر حاجاتهم شديدة قاسية . . . ولكنه أنشأ بنك مصر (ليشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم . ويساعد على إيجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية وشركات النقل بالبر والبحر وشركات التأمين بأنواعها ويتعهدها حتى تنمو وتقوى ويشتد ساعدها . وبالجملة يعمل على أن يكون لمصر صوت فى شؤونها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها) كما جاء فى خطاب التأسيس .

إذاً فالرجل يريد للمصريين نشاطاً فى التجارة والصناعة والزراعة حيث لا نشاط . . . ويريد لهم نشاطاً فى البر والبحر والهواء حيث لا نشاط ... إذاً فالرجل يريد للمصريين تجارة تنفق وتروج ، ومصانع تدوى وتدور ، وزراعة تزكو وتجود . . . ويريد لهم سفناً تمخر البحار ، وطائرات تشق بطن الفضاء وعلماً مصريا يرتفع فوق الرؤوس والهامات . . . وجماع هذا أن الرجل يبث فى حياة البلاد انقلاباً أو قل ثورة على الفقر والبؤس والاستنامة على الذل والهوان ... وهى ثورة ستلتهب بها كل أوضاع الحياة من اقتصادية واجتماعية وسياسية على السواء . وسلاحها القاطع بنك مصر ... وقد كان له حقاً ما قدر وأراد .

ونظر الرجل إلى البلدان الشرقية الشقيقة فزارها مرة ومرات ودرس أحوالها وخبر أسواقها وتعرف على مطالبها وحاجياتها . . . وقدر أن تعاوناً يعتمد فى أصوله على المنفعة الاقتصادية بين هذه البلدان و بين مصر كفيل

بأن يحقق التفاهم والتقارب من أنفذ الأبواب ... فكان بنك مصر سوريا لبنان وكانت خطب طلعت حرب فى بيروت حيفا ودمشق ونابلس وغيرها من مدن هذين القطرين الشقيقين أحياناً وكلها فى معانى التضامن بين مصر وبينهما وما يفعله هذا التضامن من ضروب الثمرات .

وكانت زيارات طلعت حرب ورحلاته إلى السودان والعراق ومفاوضاته مع أولى الأمر وأصحاب الأعمال وما تم من وضع المقدمات اللازمة لإنشاء بنك لمصر فى القطرين على غرار ما تم فى بنك مصر — سوريا — لبنان — وكان الرجل مشوقاً حقاً لأن يرى بنك مصر — العراق و بنك مصر — السودان كما كان مشوقاً لأن يرى بنك مصر — فلسطين .

وما فعله طلعت حرب فى الأراضى الحجازية المقدسة أشهر من أن يذكر ... فقد استطاعت زمزم وكوثر وفندق مصر وفرع بنك مصر بجدة والمشروعات الإصلاحية التى أنفذها طلعت حرب هناك — أن تربط مابين مصر والحجاز برباط وثيق العرى مكين الحلقات ... ويوم أن تعرضت العلاقات بين البلدين لشىء من التوتر والفتور شخصت الأبصار إلى طلعت حرب فكانت مكانة الرجل هناك كفيلة بتصفية وجوه الخلاف و إعادة التفاهم والصفاء حيث كان ... وجهود طلعت حرب فى البلاد الشرقية الشقيقة لم تكن سوى مظهراً من مظاهر فهمه الصحيح لواجبه و بأن الرسالة التى هيأته الأقدار لادائها تقتضيه أن يتحرى المصلحة المصرية و يتعقبها حيثما توجد فإن اقتضته هذه المصلحة أن ينفذ فى سوريا ولبنان وأرض الحجاز المقدسة مثل ما أنفذ فى مصر من ضروب الإصلاح وأن يمهد لذلك فى السودان وفلسطين والعراق فهو فاعل فى غيرما تردد وهو مقدم فى غيرما تراجع أو تخلف.

ولم يكن بدعا أن يدخل طلعت حرب فى حياة هذه الأمم الشرقية الشقيقة وأن يصبح بعد قليل معقداً لآمال كبيرة تضطرب بها شعوبها وهو الذى كان يؤمن فوق مصريته بشرقيته و بما تنطوى عليه هذه الشعوب الشرقية من قوى الروح الكامنة و بما يمكن أن يكون لها من قوى المادة لو وحدت صفوفها ونبذت خلافاتها واجتمعت فى صعيد واحد من التفاهم والتساند على ما فيه المصلحة الواحدة المشتركة . . . والحق أن الرجل إلى جوار ما استحدثه فى حياة هذه البلدان من مشاريع ومنشئات لم يفته أبداً فى خطبه وأحاديثه هناك وهى كثيرة وشتى أن يستنهض فى أبنائها عزماتهم وأن يستظهرهم على مادرس من أمجادهم وأن يثير فيهم القوى الكامنة التى رقدت تحت أثقال الزمن وأحداثه الداهمة الجسام . . . كان الرجل يسبق عصره و ينظر إلى بعيد ... كان يؤمن بأن هذه الشعوب المهيضة لابد أن تقوى ... وأن هذه القوة لا يفيئها إلا التعاون والتضامن فيما بينها ... وكان يعرف أن دور مصر فى ذلك خطير وجسيم . . . فتقدم الصفوف وأنشأ هذا التعاون والتضامن فى منافع اقتصادية تربط ما بينهم جميعاً فى ناحية وتربط ما بينهم و بين مصر فى ناحية أخرى . ومع الزمن استطاع طلعت حرب أن يمهد الأرض الصالحة لبناء الوحدة العربية الذى طالما رجاه وارتقبه و بذل له من نفسه وجهده . لكن الرجل لم يعش ليرى الميثاق حقيقة واقعة .

ولم تكن تقارير بنك مصر السنوية إلا صدى لما يحسه الرجل من ثقل الواجب وفداحة التبعة . . . كان يحس أن مصائر الاقتصاد الوطنى فى البلاد قد اجتمعت إلى يديه و بأنه مسئول عن ضبط زمامها وتوجيه قيادها . . . فكان يعمد إلى هذه التقارير فى كل عام يذيع فيها على الأمة

آراءه وأعماله ويرسم المنهاج الصحيح لما يجب أن تجرى عليه مطالب الاقتصاد الوطني ... كان يكتب هذه التقارير بنفسه ولذلك كانت تجيء صورة صحيحة من أناقة لفظه وصفاء فكرته ودسامة تجاربه وخبرته ... وكانت طريقته فيها واحدة لم تتغير فهو يبدأ بعرض شامل للسياسة الاقتصادية في العالم فيأتي على الحوادث البارزة والتيارات الموجهة ويستخلص من نتائجها ما يؤثر في سياستنا الاقتصادية من وجهة النظر المصرية فيقف عندها طويلا يتأملها ويستلهمها الفكر الصائب والرأي الرشيد ... ثم ينعطف على حالتنا الاقتصادية والمالية فيؤرخ أهم حوادثها ويسجل تطورها وهو في كل هذا يبشر حيناً وينذر أحياناً ويتفاءل يوماً ويحذر أياماً ... فإذا انتهى من كل هذا فإنه ينتقل إلى مسائل البنك فيرسم للمساهمين صورة صادقة عن نشاطه وروائج أعماله ويعرض عليهم ميزانيته وأرقامه ... ولا ينسى في هذا الشطر من بيانه أن يأتي بطرف عن أهم حوادث شركاته مرجئاً تفصيل أمور هذه الشركات وأرقامها إلى تقاريرها السنوية ... ومجموعة تقارير بنك مصر لهذا السبب تعد من أهم الوثائق التي تسجل في صدق وأمانة تطور حياتنا الاقتصادية والمالية منذ سنة ١٩٢٠ إلى اليوم ... ولا غنى لمن يريد أن يطالع هذا الجانب من حياتنا من تناول هذه التقارير وإمعان النظر فيها ... على أنه إذا استحال علينا أن نحيط في هذه السطور بمجموعة هذه التقارير فإن واجب الوفاء لصدق التصوير يقتضينا أن ننقل للقارئ فقرات من بعضها .

أنظر إليه في تقرير البنك عن سنة ١٩٣١ يتحدث عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي كان العالم يعاني شرورها (وكانت الأزمة في بدايتها

اقتصادية ولكنها فى نحو منتصف العام الأخير تطورت إلى أزمة ثقة ضربت بعمولها الصرح الاقتصادى والنقدى فكانت أزمة بنوك وعملة ظهرت أولا فى فينا ثم امتدت إلى ألمانيا وانتهت أخيراً بعجز قهرى فيها وفى أوروبا الوسطى عن دفع طائفة من الاعتمادات التى للدول الأخرى مما أدى إلى تداخل الحكومات ومصارفها متضامنة لإنقاذ الحالة وعقد المؤتمرات الواحد تلو الآخر والحالة تزداد تفاقماً وحرجاً ومتى تحرجت حالة ألمانيا وأوروبا الوسطى تحرجت حالة كل البلاد التى تعاملها والبنوك التى تقرضها القروض القصيرة والطويلة الأجل تلك القروض التى سهلت لها الانتعاش الصناعى والتجارى فوقفت بنوك وقفلت بورصات ومنع تصدير الأموال للخارج وهبطت كل الأسعار وساد الجمود الأسواق ونزل سعر القطن وهو محصولنا الرئيسى إلى ما يقرب من ٧ ريالات للأشمونى وعشرة للسكلاريدس مما لم يسبق له مثيل لا قبل الحرب ولا بعدها ، واضطر البنك الألمانى الشرقى الذى هو شقة من مركز رئيسى بألمانيا أن يقفل أبوابه ولم يتمكن من فتحها إلا بعد اتخاذ تدابير خاصة بألمانيا وانجلترا سمحت بورود المال اللازم له وبدأ عدم الثقة يدب فى قلب كل إنسان وفى كل بلد حتى فى انجلترا سحبت أموال طائلة من بنوكها ورغم مجهود الجبابرة الذى قامت به انجلترا وعقد قروض بفرنسا وأمريكا للانقاذ لم تقو — وهى الغيورة على سمعتها العالمية فى المتانة واليقظة — على صد التيار الجارف الذى هدد كيان كل هيكلها الاقتصادى فأعلنت فى غير تردد خروجها عن قاعدة الذهب وتبعها فى ذلك بلاد أخرى عديدة فاستولى الرعب والذعر كل النفوس واستسلم الكثيرون لليأس والقنوط وحلت الخسائر بأمم و بنوك وضعفت ثقة الأخ

بأخيه وأخذ كل واحد لا يطمئن على ماله إلا فى خزائنه فسحبت أموال ووقفت كل حركة وعمت الفوضى جميع الأسواق وقد مرت طبعاً ريح هذه العاصفة على مصر التى أصابها منها وابل بسبب ارتباط عملتها بالجنيه الاسترلينى الورق وكلكم تذكرون هول هذه الصدمات التى صمد لها المصريون مستسلمين لقضاء الله وقدره وساعدهم على تحملها تلك الجهود التى بذلت والتدبيرات التى قضت بها تلك الحالة الاستثنائية وقد قام بنك مصر بنصيبه فيها كما رأيتم) .

ثم انظر إليه فى تقرير البنك عن سنة ١٩٣٨ وهو آخر تقرير كتبه قبل اعتزاله العمل بألم لما وصل إليه حال العالم من قطيعة وتنابذ فهو ينذر ويحذر .. (كان عام سنة ١٩٣٨ مكفهر الجو مشحوناً بالحوادث والمفاجآت . شهد العالم فيه غيوما لبدا وأحيط بالظلمات ركاما بعضها فوق بعض ونفخ الناس فيه رياح عاصفة من كل جانب أثارت النقع وراء كل رأى وفكر واستنتاج فلا خطوط الطريق واضحة سليمة ولا الجو كان هادئاً صافياً ولا البحر كان آمناً ولا الأفق كان ينبيء عما وراءه فالمقاييس والضوابط — على العهد بها — مختلفة معتلة والنظريات مقلوبة والمنطق معكوس والنفوس تتقلب على جمر الشك والتردد والعالم مأخوذ بهذه الحالة المعتلة المربكة كأن شبحاً مخيفاً مرعباً يتعقبه يريد أن يمسك به ليجرده من انسانيته ويعود به إلى القرون الأولى « وانا لا ندرى أشر أريد بمن فى الأرض أم أراد بهم ربهم رشدا » لقد فرغت النفوس إلا من الهوى والصدور الا من الأنانية والأفئدة إلا من المطامع وكل أولئك نوازع شر لا يستقيم معها أمر ولا يتضح نهج ولا يبين سبيل كابدت الدنيا بسببها جميعاً — طوال العام — شدة

ونصباً . وما جاء الربع الأخير منه حتى كانت من أطرافها إلى أطرافها فى أمس الحاجة إلى أعصاب من حديد إذ بلغ السيل الزبى و بلغت القلوب الحناجر وعصفت الريح مرة أخرى صرصراً فى أيام نحسات كاد يطير فيها عن فوهة البركان حممها وتتطاير منها على الدنيا حممها وتصبح هذه المدنية والحضارة أثراً بعد عين ولكن الله ذو فضل على العالمين) .

ولا يمكن أن تذكر تقارير بنك مصر السنوية وحظها البالغ من القيمة العلمية والعملية إلا ويذكر معها التقرير الذى قدمه البنك للحكومة فى سنة ١٩٢٧ عن (إنشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعى — مشروع بنك صناعى مصرى) وهو تقرير قيّم اشتمل على تفصيل السياسة الواجبة فى إنشاء الصناعات بمصر كما اشتمل على دراسة كاملة لمشروع إنشاء البنك الصناعى لتغذية هذه الصناعات وتدعيمها بالمال والإرشاد . وقد حدد هذا التقرير فى نفس الوقت السياسة التى يتبعها بنك مصر ويجرى عليها فى تحقيق برنامجه الصناعى .

***

وطلعت حرب فى كل ما قدمناه وصورناه لم يغادره ذلك (المزاج الأدبى الرفيع) فهو صاحب قلم خصب متأنق وصاحب خيال صاف رائق... وقد كان فى بدايته يكتب فى الأدب والاجتماع ولما أن اندمج فى حياة الاقتصاد والمال لم ينس قلمه ولم ينكر خياله ... بل استغل هذا القلم ورصد هذا الخيال لخدمة أغراض الاقتصاد والمال ... واستطاع طلعت حرب الكاتب الحالم بالإصلاح الاجتماعى والاقتصادى قبل الحرب أن يكون نفس الرجل الفذ

المفرد بين رجال المال والأعمال . . . حتى حق للبعض أن يقول إنه لولا ضخامة الحلم ما كانت ضخامة العمل وأنه لولا القصيدة التى احتبست زمناً طويلا فى هذه النفس الشاعرة لما كان (بنك مصر) . . .

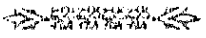

obeikandl.com